

## تأثير المخدرات على اقتصاديات الدول

## The effect of drugs on countries' economies

محمد حامدي - جامعة باتنة 1، الجزائر.

خالد هدار - باتنة 1، الجزائر.

## ملخص

إن الكثير من الدراسات أقرت بخطورة تعاطي المخدرات وما تتركه من آثار نفسية واجتماعية سلبية على الفرد والمجتمع، إلا أن الكثير منها أغفلت الآثار الاقتصادية التي تؤرق المتخصصين ولقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف تأثيرات المخدرات على اقتصاديات الدول بتأثيرها السلبي على التنمية والنشاط الاقتصادي وزيادة مستويات البطالة والإنفاق العام وحجم عمليات غسل الأموال، وكذا مساهمتها في تشجيع تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وتحد من قيمة الادخار والاستثمار الداخل في تكوين الناتج المحلي. إلا أن ما يهم في هذا البحث الوقوف على مقترحاته للحد من هذه الآثار والنتائج الخطيرة للمخدرات، والتي قسمت على ثلاثة مراحل في المرحلة الأولى تحاول الدول منع هذه المواد الغير مشروعة من دخول ترابها والمرحلة الثانية تحاول أن تحد من الطلب الداخلي عليها من خلال تحسيس الأفراد بمختلف أضرارها، ثم تأتي المرحلة الأخيرة لمعاقبة المتورطين ومعالجة المدمنين .

الكلمات المفتاحية: المخدرات، المفهوم، الأنواع، الآثار الاقتصادية

## Abstract

Many studies have acknowledged the seriousness of drug use and the negative psychological and social effects it has on the individual and society. However, many of them overlooked the economic effects, and this study aimed to shed light on the various effects of drugs on the economies of countries, Economic activity, increasing levels of unemployment, public spending and the volume of money laundering operations. The head offices also contribute to the promotion of foreign currency smuggling abroad and limit the value of savings and investment in the formation of GDP .The research presented many proposals to reduce these effects and serious consequences of drugs, which were divided into three stages in the first phase trying to prevent these illegal substances from entering the countries and the second stage is trying to sensitize individuals of various damage, and the last stage is to address the punishment of those involved and treatment of addicts

**Keywords:** drugs, concept, species, economic impacts.

## مقدمة

لم تعد مخاطر المخدرات تنحصر في الآثار الاجتماعية والصحية التي تلحق المستهلك جراء تعاطيها، ولا عند مخاطرها الأمنية؛ حيث أثبتت الدراسات أنها سبب في كثير من حوادث الطرق التي أدت إلى عدة خسائر بشرية ومادية بل تعدت إلى أن أصبحت المخدرات خطراً داهماً يهدد اقتصاديات العديد من الدول.

تعتبر ظاهرة التجارة بالمخدرات بأنواعها المختلفة من أخطر المشكلات الاقتصادية الحالية التي تواجه مختلف الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، لما لها من تأثيرات كبيرة على اقتصاديات هذه الدول.

## إشكالية البحث:

تعتبر مشكلة تعاطي وتجارة المخدرات من أهم المشكلات التي تؤثر على اقتصاديات الدول لما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمعات. ومما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

## ما هي الآثار الاقتصادية للمخدرات ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية أهمها:

- ما هو أثر المخدرات على التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو أثر المخدرات على دورة النشاط الاقتصادي ؟
- ما هو أثر المخدرات على عمليات غسل الأموال ؟
- ما هو أثر المخدرات على البطالة ؟
- ما هو أثر المخدرات على الإنفاق العام ؟
- ما هو أثر المخدرات على العملة الوطنية ؟
- ما هو أثر المخدرات على الادخار والاستثمار ؟

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة يتم وضع الفرضية التالية:

- تؤثر المخدرات على التنمية الاقتصادية ؛
- تؤثر المخدرات على دورة النشاط الاقتصادي ؛
- تؤثر المخدرات على عمليات غسل الأموال ؛
- تؤثر المخدرات على البطالة ؛

- تؤثر المخدرات على الإنفاق العام؛
- تؤثر المخدرات على العملة الوطنية؛
- تؤثر المخدرات على الادخار والاستثمار.

أهمية البحث: يمكن إيجاز أهمية البحث في النقاط التالية:

- يحظى البحث بأهمية كبيرة، خاصة أن المكتبة العربية تعاني ندرة كبيرة في الكتابات في الجانب الفلسفي للموضوع، وعدم اهتمام الدراسات الأكاديمية الجامعية به.
- العائد المالي والاقتصادي المتوقع لاقتصاديات الدول من محاربة ظاهرة المخدرات.

أهداف البحث: هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- التركيز على تحسيس المجتمعات بالتكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدول جراء تجارة وتعاطي المخدرات.
- محاول تحديد الآثار السلبية لظاهرة تجارة وتعاطي المخدرات على اقتصاديات الدول.
- وضع المقترحات المناسبة والتي من شأنها أن تسهم في تحديد الوسائل الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة.

منهج البحث: قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة فرضياتها يتم إتباع المنهج الوصفي، وهذا ما يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- تفاقم تعاطي وتجارة المخدرات على المستوى الدولي والعربي خصوصا.
- التركيز دوما على الآثار الاجتماعية والصحية لظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات وإغفال الآثار الاقتصادية.

### المبحث الأول: تعريف المخدرات لغة واصطلاحا.

يتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمخدرات من خلال بيان مفهومها. وكذلك تحديد أنواع المخدرات وأشكالها المختلفة، وبناء على ذلك لابد من تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول منهما حول مفهوم المخدرات، في حين الثاني يتناول أنواع المخدرات.

## المطلب الأول : مفهوم المخدرات :

يقتضي التطرق لمفهوم المخدرات تعريفها سواء أكان ذلك على المستوى اللغوي أو الاصطلاحي:

## أولاً: لغة

مشتقة كلمة المخدرات من الخدر؛ وهو ستر يمد للجارية في ناحية البيت، والخدر: الظلمة، والخادر هو الكسلان، والخدر من الشرب والدواء فتور وضعف يعتري الشارب<sup>1</sup>. ويقال: خدر العضو إذا استرخى فلا يطيق الحركة.

وفي اللغة الإنجليزية تطلق كلمة مخدر DRUG على المواد الكيماوية التي نستعملها يومياً، كما تطلق على النباتات وعلى العقاقير الطبية وكذا على المواد السامة<sup>2</sup>.

## ثانياً: اصطلاحاً:

لا يوجد تعريف جامع يوضح لنا مفهوم المخدرات، بل هناك مجموعة من التعريفات الاصطلاحية للمخدرات، والتي تتنوع بين الشرع والقانون والطب، فعرّفها بعضهم بأنها:

المخدرات هي أي مادة يؤدي تعاطيها إلى حالة تخدير كلي أو جزئي مع فقدان الوعي أو دونه، أو تعطي شعوراً بالنشوة والسعادة<sup>3</sup>.

المخدرات فنيا تعني العقاقير الجالبة للنوم، ويذكر القاموس الطبي أن العقاقير المخدرة العقاقير تسبب النوم، وتعرف العقاقير المخدرة بأنها العقاقير التي تخفف الألم وتحدث النوم أو النسيان<sup>4</sup>.

وتعتبر المخدرات كل مادة تعمل على تعطيل الجهاز العصبي لدى الإنسان أو الحيوان، وذلك من الناحية الطبية، أما الناحية الشرعية فهي كل مادة تقود الإنسان إلى الإدمان وتؤثر بصورة أو بأخرى على الجهاز العصبي<sup>5</sup>.

يعرفها بعض الباحثين من خلال الناحية العلمية: بأن المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم، أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم<sup>6</sup>.

تعرف أيضاً المخدرات أنها كل مادة مسكرة أو مفرّة من شأنها أن تذهب العقل جزئياً أو كلياً، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، ويمنع تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية<sup>7</sup>.

ومما سبق يمكن تعريف المخدرات على أنها كل مادة مسكرة تؤثر على الجهاز العصبي للفرد مما يجعله يحس بالنعاس والهلوسة والسعادة.

## المطلب الثاني: أنواع المخدرات.

توجد العديد من أنواع المخدرات التي يمكن تقسيمها على أساس أصل المادة التي حضرت منها إلى نوعين أساسيين الأول المخدرات طبيعية التي وجدت على حالتها الطبيعية من الأصل النباتي، أما النوع الثاني فهي المخدرات مصنعة وهي تصنع تأخذ شكل الحبوب أو السوائل أو إلى غير ذلك<sup>8</sup>.

## أولاً: المخدرات الطبيعية: وتشمل عادة:

## 1- الحشيش ( القنب الهندي )

يعرف القنب الهندي منذ فجر التاريخ، وإن كانت زراعته في بادئ الأمر للارتفاع بأليافه في عمل الحبال ونسج الأقمشة، كما استعمل أحياناً كدواء مسكن.<sup>9</sup>

والحشيش هو المصطلح الشعبي للمادة المخدرة المستخرجة من هذا النبات سواء من أزهاره أو ثماره أو سيقانه أو جذوره، وله عدة أسماء تختلف باختلاف البلد الذي يستخرج فيه.

والحشيش أو ما يعرف "بالماريجوانا" ليس له أي استعمال طبي، ويؤدي استخدامه إلى الاختلال النفسي، وهناك عدة آثار تظهر سلبية على متعاطيه حيث يسبب الحشيش أضراراً عديدة بعضها حاد ويسمى بالتسمم الحاد. وإذا تم التعاطي عن طريق الفم، فإنه يسبب حدوث التهيجات بالجهاز الهضمي، ومن تأثيراته أيضاً انخفاض حرارة الجسم مع تقليل نسبة هرمون الذكورة في الدم.<sup>10</sup>

## 2- الأفيون:

يستخلص الأفيون من نبات الخشخاش، وأما الثمرة فتكون على هيئة كبسولة مستديرة الشكل تعرف باسم إبر النوم وهي التي يستخرج منها مادة الأفيون.<sup>11</sup>

ويتعاطى المدمنون الأفيون عن طريق الأكل أو الشرب، أو عن طريق الحقن بعد إذابة الأفيون في الماء، كما يدخن في بعض الدول مثل الصين، كما يتم تعاطيه عن طريق بلعه على هيئة قطع مستديرة وملفوفة بالماء وإذابتها في قليل من الشاي أو القهوة.<sup>12</sup>

يعمل الأفيون على تنبيه لحظي للمخ والملكات العقلية، يعقبها الخمول والنوم العميق وعند التوقف عن تناوله تحدث للمتعاظم آثار شديدة مثل اتساع حدقة العين والرشح والتهيج والارتجاف والتشنجات والقيء الشديد مع حدوث آلام شديدة بالعضلات وهبوط ضغط الدم.<sup>13</sup>

## 3- القات:

شجرة القات يتراوح طولها بين مترين وستة أمتار وتتفرع عنها أوراق خضراء تكون في بدايتها صفراء باهتة، يتناولها المتعاطي بعد القطف فينظفها بقطرات من الماء<sup>14</sup>. ولا يعتبر القات ضمن مجموعة المواد المخدرة المحظورة دولياً، ولا يراقب في المطارات والموانئ، إلا أنه ممنوع زراعته في الدول العربية. وعدم إدراج القات ضمن جداول المخدرات دولياً يرجع إلى أن مشكلة القات مشكلة إقليمية لا تهم إلا بعض دول في شبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا<sup>15</sup>. عند بداية تعاطي هذه النبتة يشعر الفرد بالنشوة مع هبوط الطاقة العضلية، وأيضا يعاني ضعف التركيز، ويختل إدراكه ويشعر بالخمول وفقدان الشهية والتعب، والتعاطي الطويل الأمد يحدث سوء الهضم وتليف الكبد وإضعاف القدرة الجنسية عند الرجال<sup>16</sup>.

## 4- الكوكا:

هو نبات يزرع في العديد من المناطق في العالم أهمها أمريكا الجنوبية، تُلف أوراق نبات الكوكا وتمضغ، ويتم تحويل أوراقها إلى معجون يخلط بالسجائر ويتعاطاه الأفراد<sup>17</sup>. كما يتم تحويلها إلى محلول يتم تعاطيه عن طريق الحقن بالوريد. وتعاطي هذه النبتة يؤدي إلى حالة سكر وزيادة الحركة، وأحياناً هياج حركي مع زيادة القوة العضلية، وانعدام الشعور بالتعب وعدم الخوف من المخاطر، ويقضي على الشهية فلا يشعر بالجوع، ويؤدي تعاطي نبات الكوكا إلى ارتفاع ضغط الدم، بعد ذلك تختفي النشوة ويظهر تشوش الأفكار وهلوسة سمعية<sup>18</sup>.

## ثانياً : المخدرات الصناعية:

هي تلك المواد التي يتم إنتاجها وتركيبها بطريقة كيميائية داخل المختبرات وهي غير مشتقة من المخدرات الطبيعية، إلا أنها تحدث آثاراً متشابهة للمخدرات الطبيعية أهمها حالات التأثير العصبي والبدني والإدمان<sup>19</sup> وأهمها:

## 1- المواد المهلوسة:

من أشهر المواد المهلوسة عقار LSD\* وهو مركب كيميائي يتم تحضيره في المختبرات على شكل سائل عديم اللون والرائحة والطعم. ويمكن الحصول عليه في شكل صلب أيضاً<sup>20</sup>، ويؤدي تعاطي هذا العقار إلى

اختلالات جسمية وهلوسة وصعوبة في الكلام، وتخيلات خاطئة عن الأماكن والمسافات، و قد يدفع المدمن إلى الانتحار أو القيام بالجرائم .

كذلك يعتبر الميسيكالين\*\* من المواد المسببة للهلوسة، وهي تكون على شكل كبسولات للبلع أو مسحوق بني في شكل حقن وينتج عن تعاطيه أوهام وهلوسة لمدة حوالي ست ساعات<sup>21</sup>.

## 2- المواد المهدئة:

تهبط هذه المواد وظائف المخ وتضعف قدرته على التركيز، وتخفف من القدرة على قيادة المركبات، وتجعل الفرد هادئاً وتخفف من الألم، ويبقى الفرد غير مبال بالمشاكل التي تعترض سبيله، و تسمى في الأسواق حبوب السعادة؛ وتشمل مثلاً: الأرجاكتيل، التريبتزول، الفاليوم.

## 3- المذيبات الطيارة (المشتقات):

لقد أدرجت هيئة الصحة العالمية مجموعة من المذيبات الطيارة ضمن مواد الإدمان، أما عن متعاطي هذه المواد فيكون عادة في سن الشباب، ويقوم باستنشاق الأبخرة المتصاعدة منها: الغراء، البنزين، مذيبات الطلاء، سائل القداحات،... إلخ.<sup>22</sup>

ومن تأثير هذه المواد الشعور بالدوار والاسترخاء، والهلوسات البصرية، ومن أهم المضاعفات حدوث الوفاة الفجائية نتيجة لتقلص أذنين القلب وتوقف نبض القلب.<sup>23</sup>

## المبحث الثاني: آثار المخدرات على اقتصاديات الدول:

من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاديات الدول، نظراً لتكلفتها التي تقع على موارد المجتمع ككل، بالإضافة عن إعاقتهما نموه وفيما يلي أهم التأثيرات الاقتصادية للمخدرات:

### المطلب الأول: المخدرات والتنمية الاقتصادية

التصور السائد في الماضي أن المخدرات تساعد على زيادة دخل الدول مما يزيد من التنمية الاقتصادية لها، لكن في الحقيقة لا توجد مؤشرات تؤكد ذلك كون تحسين التنمية يكون من خلال التدفقات المالية على المدى القصير فقط أما على المدى الطويل تعاني الكثير من عدم الاستقرار الذي يحول دون تحقيق التنمية المطلوبة وأيضاً تعاني الدول المنتجة للمخدرات من تضخم أسعار العقارات وتضخم أرقام الصادرات بالإضافة إلى التوزيع الغير عادل للمداخيل.<sup>24</sup> توضح الدراسات وجود أن تكلفة المخدرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 0.7 إلى 1.7%، كذلك يواجه بعض البلدان خسائر كبيرة في

الإنتاجية تتراوح بنسبة 57% إلى 85% كنتيجة عن الأمراض والوفيات المبكرة الناجمة عن تعاطي المخدرات<sup>25</sup>.

### ثانيا: المخدرات ودورة النشاط الاقتصادي

أثر المخدرات في دورة النشاط الاقتصادي يتكون أساسا من تأثيرها على عاملين هما إنتاج المشاريع واستهلاك العائلات، حيث تستهلك المخدرات الكثير من قدرات القطاع العائلي، فإن أول الآثار السلبية، الناتجة من هذه العمليات، يتمثل في تخفيض المعروض من عناصر الإنتاج، في سوق عوامل الإنتاج، إذ يوجه بعض عناصر الإنتاج المتاحة إلى العمل في ميدان المخدرات، وهذا ما يسبب هدرًا واضحًا لموارد المجتمعات و بسبب توجيه الكثير من عوامل الإنتاج إلى العمل في ميدان المخدرات في خسارة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي، الذي يتمثل في السلع والخدمات النهائية، المنتجة في فترة زمنية معينة. ومنه فإن توجه بعض عوامل الإنتاج إلى العمل في العمليات المرتبطة بالمخدرات سيؤدي إلى تخفيض في هذه السلع والخدمات المنتجة خلال السنة.

نتيجة لأن الغالبية المتعاطين للمخدرات لا يزاولون نشاط، فإن تعاطي المخدرات سيؤدي إلى نقص كبير في الإنتاجية الفردية، وهذا ما يسبب نقصاً إضافياً في الناتج القومي الإجمالي؛ ونقصاً في المعروض من السلع والخدمات النهائية.

يؤدي تعاطي المخدرات إلى إنفاق الكثير من مداخيل الأسر والأفراد على المخدرات وهذا ما يؤدي إلى نقص في الدخل المتاح<sup>26</sup>، للإنفاق على السلع والخدمات المشروعة المنتجة. يمثل الإنفاق على المخدرات تسرباً من دورة النشاط الاقتصادي، لكونه لا يتجه إلى السلع والخدمات، التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع المشروعات)، ومنه يعتبر تخفيضاً في الإنفاق العام، قد يؤدي، بدوره، إلى حالة كساد واضحة في اقتصاد الدول.<sup>27</sup>

### ثالثا: المخدرات وعمليات غسل الأموال Money Laundering

يعد الاتجار في المخدرات، من أهم الأسباب الدافعة إلى عمليات غسل الأموال؛ إذ يلجأ التجار فيها إلى إخفاء مصدر الدخل، محاولين إضفاء الشرعية مصدره. مما يترتب على هذه العمليات، العديد من الآثار السلبية، التي تنعكس على الاقتصاد القومي، وتدفقات المالية لتجارة المخدرات توجه عادة في شراء العقارات أو تستثمر في النوادي والقمار وذلك بهدف غسلها مما يشوه الأسعار ويكرس المنافسة الغير عادلة ويخفض من جاذبية مناخ الاستثمار للدول.<sup>28</sup>

تجارة المخدرات من أهم مصادر الأموال غير المشروعة، التي تحتاج إلى تمويه وغسل، لكي تأخذ صورة المال المشروع ومن أهم الآثار الاقتصادية، المترتبة على عمليات غسل الأموال، ذات العلاقة بالاتجار في المخدرات، وعمليات غسل الأموال آثار سلبية في مستوى الدخل، إذ يلجأ تجار المخدرات إلى غسل أموالهم، التي حصلوا عليها من عمليات بيع المخدرات في المصارف الأجنبية، وهذا ما يسبب تسرب للدخل القومي، وتقلصا اقتصادي. وتؤثر أيضا عمليات غسل الأموال على سعر العملة المحلية؛ إذ إن زيادة المعروض من العملة المحلية، تؤدي إلى نقص قيمتها في سوق العملات. كما أن طلب العملات الصعبة، كالดอลลาร์ والأورو يسبب استنزاف للاحتياطي النقدي الوطني من هذه العملات.

إن عمليات غسل الأموال تسبب تكاليف إضافية على ميزانية الدولة، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية، إلى ارتفاع قيمة الواردات. وتسبب أيضا إرباكاً للسلطات النقدية، نظرا لصعوبة مراقبة العملة المحلية ودعمها، نتيجة لعدم قدرتها على التنبؤ بالمطلوب والمعرض من العملة، وتساهم في ظهور ما يُعرف بالاقتصاد الخفي، الذي يصعب مراقبته أو التأثير في متغيراته؛ وهذا ما يسبب انتشاراً للفساد، الإداري والمالي، في الدولة<sup>29</sup>.

يمارس غسل الأموال بوسائل عديدة منها استخدام أساليب لامركزية محدودة تشمل الحوالات أو التحويلات المالية، حيث أن العائدات الضخمة من تجارة المخدرات غير المشروعة يتم إعادة تدويرها عبر سبل مشروعة وتضخ تدفقات نقدية كبيرة في اقتصاد البلد، ويمكن أن يكون لها آثار اقتصاد كلية تتمثل في التغيرات في قيمة العملات والزيادة في الميزانيات واحتياطيات النقد الأجنبي، كما هو الحال في عدد من بلدان غرب أفريقيا، وبعضها تأثر كبيرا من الاتجار بالكوكايين، ففي غينيا-بيساو ارتفع احتياطي النقد الأجنبي من 33 مليون دولار في عام 2003 إلى 174 مليون دولار في عام 2008؛ وفي غامبيا، وفي عام 2012 غرمت وزارة العدل الأمريكية أحد المصارف في المملكة المتحدة مبلغ 1.9 بليون دولار عن حالة تقاعس في الرقابة سمحت بغسل ما لا يقل عن 881 مليون دولار من عائدات المخدرات وهذه الأشكال من التدفقات المالية غير المشروعة ضرورية تعتبر مصدراً أساسياً في تمويل الجماعات الإجرامية وهي تشكل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة<sup>30</sup>.

#### رابعاً: المخدرات والبطالة

إن انتشار المخدرات يعني أن هنالك سوء توجيه للموارد الاقتصادية المتاحة، يتسبب بانحسار النشاط الاقتصادي، وستجبر الدولة على تحويل جزء كبير من إنفاقها العام، إلى أعمال المكافحة وتكاليف علاج المدمنين وهذا ما سيخفض الأموال الموجهة لشراء السلع المشروعة، سيؤدي انتشار ظاهرة المخدرات إلى

إضعاف مكونات الطلب الكلي مما يؤثر سلباً على مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف الكامل، ويخفض من الموارد الاقتصادية المستغلة، بما في ذلك عنصر العمل، نتيجة لانخفاض الطلب الكلي. كما أن من المتوقع أن يضعف انتشار ظاهرة المخدرات، إنتاجية الأفراد المتعاطين للمخدرات، والذي سيؤثر بدوره سلباً في مستوى الإنتاج الكلي، وفي مستوى العرض الكلي.

وقد أدى خمول اليد العاملة في الولايات المتحدة إلى خسائر كبيرة في الإنتاجية تقدر بـ 120 بليون دولار سنة 2011 أي ما يقارب 0.9 بالمائة من الناتج المحلي، وقد حددت دراسة أخرى أجريت على أستراليا وكندا بينت أن المخدرات أثرت سلباً على الناتج المحلي بنسبة 0.4 و 0.3 بالمائة على التوالي<sup>31</sup>.

يعتبر حظر الأفيون في عام 2005 في مقاطعة نانجارهار في جنوب أفغانستان مثلاً ناجحاً، حيث كان مدعماً باستثمارات إنمائية هامة في البنية التحتية المادية والاجتماعية حيث تم استبدال خشخاش الأفيون بمزيج من القمح والمحاصيل النقدية الأخرى مثل البصل في المنطقة والفاصوليا الخضراء، وبذلك شهدت نانجارهار بعد الحظر نمواً كبيراً بين عامي 2009 و 2011 وعرفت زيادة كبيرة في فرص العمل ومعدلات الأجور<sup>32</sup>.

#### خامساً: المخدرات والإنفاق العام

انتشار ظاهرة المخدرات يؤدي بالحكومات لبذل الكثير من المال والجهد في أوجه المكافحة، وهذا ما يستنزف الخزينة العامة للدولة. ومما لا شك فيه أن الإنفاق على عملية المكافحة، يبدأ من التدابير الوقائية، مروراً بالأجهزة، الأمنية والطبية والقضائية والقانونية، وانتهاء بعلاج المدمنين.

الجهود المبذولة في مجال الوقاية من المخدرات لتحسيس المجتمع بأخطار المخدرات تكلف أموالاً كبيرة في شكل حملات توعية عبر أجهزة الإعلام المختلفة، والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية، وغيرها من الأجهزة.

تطلب محاربة ظاهرة المخدرات تطوير السلطات التشريعية وتدريبها، بهدف وضع التشريعات والأنظمة القادرة على تحقيق الأمن، وحتى يتحقق ذلك على الدولة إنفاق المال لتكوين الكفاءات القضائية، القادرة على النهوض بهذه المهمة، ومن الطبيعي أن تكون الخزينة العامة، هي المصدر الرئيسي للحصول على الأموال اللازمة لتحقيق هذا المستوى المتطور للنظام القانوني.

تقع مكافحة المخدرات في نطاق اختصاص الأجهزة الأمنية، المعنية بمكافحة المخدرات، كالشرطة والجمارك، والتي تسعى إلى منع عبور المخدرات إلى أرض الدولة والاتجار فيها. كما تهتم هذه الأجهزة بمتابعة المتعاطين وملاحقتهم، وترصد لمصادر الترويج والتهريب، بهدف الحد من الظاهرة ومما لا شك

فيه، وهو ما يتطلب كفاءة عالية لقوات الأمنية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وتساعد على مواجهة تطور النشاطات الإجرامية، ذات العلاقة بظاهرة المخدرات. ومنه فالأموال الضخمة التي تنفق في هذا المجال تعتبر عبئاً مالياً على الميزانية العامة.

يعتبر مجال السجون والإصلاحات لازم لاستكمال العدالة وهو ما يستدعي إعداد أماكن خاصة لتنفيذ العقوبات، وتنفق الدولة في هذا المجال أموالاً طائلة، انطلاقاً من أجور العاملين، والإعاشة، والرعاية الطبية، وغيرها من المستلزمات الضرورية، التي تستنزف الكثير من خزانة الدولة.<sup>33</sup>

أما المجهودات المبذولة في العلاج والرعاية اللاحقة للمدمنين الذين يمثلون جزءاً من تركيبة المجتمع، فإن من مسؤولية الدولة أن تؤمن المستشفيات والطواقم الطبية الضرورية لتخليصهم من حالة الإدمان، حتى يعودوا بصحة جيدة قادرين على الاندماج في المجتمع. ومن الضروري أيضاً أن يخضع المدمنون لمرحلة إعادة تأهيل وهذا ما يستدعي إنشاء أجهزة متخصصة، وهو ما يتطلب الكثير من أموال و التي تمثل عبئاً إضافياً تتحمله الخزينة العامة للدولة.<sup>34</sup>

تشير الدراسات أن في عام 2010 أنفق الأشخاص في الولايات المتحدة 28 مليار دولار على الكوكايين، و 27 مليار دولار على الهيروين و 13 مليار دولار على أنواع أخرى.<sup>35</sup>

#### سادساً: المخدرات والعملية الوطنية

المخدرات تؤثر على جودة أسواق المال العالمية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتحركات العملات الصعبة، ونحو ذلك من التعاملات ذات الطبيعة الدولية. لأن انتشار ظاهرة المخدرات في أي دولة من الدول من شأنه أن يستنزف العملات الصعبة نتيجة لدفع قيمة الكميات المستوردة بهذه العملات. وهذا بطبيعة الحال يخفض قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية، نتيجة لزيادة المعروض منها وازدياد طلب العملات الأجنبية الصعبة، ويخفض من أرصدة المصارف المركزية من العملة الصعبة.<sup>36</sup>

وتضعف المخدرات الثقة الدولية بالعملية الوطنية والذي قد يدفع المتعاملين إلى سرعة التخلص منها، واستنزافاً إضافياً للعملات الصعبة التي عادة ما تكون السلاح الفاعل، كما أن انخفاض قيمة العملة الوطنية يساعد في ارتفاع فاتورة الواردات من السلع والخدمات، وهذا ما قد يسبب عجز للميزان التجاري، وميزان المدفوعات معاً. وكون معظم الدول النامية تعتمد على استيراد حاجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج فإن هذا يعني أن تأثير ظاهرة المخدرات فيها، سيكون أكثر وضوحاً.<sup>37</sup>

والمخدرات وراء ارتفاع العملات الصعبة، حيث يجمعه التجار ويمهرونه لشرائها، والمخدرات بما تحدثه من آثار صحية تخفض من إنتاجية الأفراد، وهذه خسارة كبرى وضرر فادح بالاقتصاد الوطني، يتحمل سوء تبعاته الأمة.<sup>38</sup>

#### سابعا : أثر المخدرات في الادخار والاستثمار

يعتبر الإنفاق على المخدرات عبئاً على ميزانية الفرد والمجتمع. وتأتي الأموال المنفقة على المخدرات على حساب حصة قيمة الاستهلاك والادخار، وبالرجوع لنظرية الكنزية، فالفرد يوزع دخله بين الاستهلاك والادخار، وبما أن دخل الفرد الحقيقي قد وجه جزء منه لاستهلاك المخدرات فقيمة مدخراته البنكية تقل أيضاً والتي توجهها تلك البنوك أساساً لإعادة الاستثمار. لأن الاستثمار يأتي من طريق استغلال المدخرات التي يحتفظ بها الأفراد، أي أن الادخار يساوي الاستثمار.<sup>39</sup>

يؤثر انتشار ظاهرة المخدرات في الميزانية العامة للدولة، من خلال النقص الملحوظ في الإيراد الحكومي، نتيجة لتهرب الأموال غير المشروعة من دفع الضرائب، ونتيجة للانخفاض في الدخل القومي بشكل عام، الناتج من انتشار البطالة بين المتعاطين، وانخفاض إنتاجيتهم.

يتولد أيضاً عن انتشار ظاهرة المخدرات انتشار البطالة والفقر بين المتعاطين، وهو ما تتحمله الدولة في شكل تقديم المساعدات المالية للمتعاطين، وهذا ما سيحد من الفائض، أو يزيد العجز في الميزانية. مما سبق يعتبر انتشار ظاهرة المخدرات، يصاحبه إذاً، نتائج سلبية تتعرض لها الميزانية العامة للدولة بشكل خاص، والاقتصاد القومي بشكل عام.<sup>40</sup>

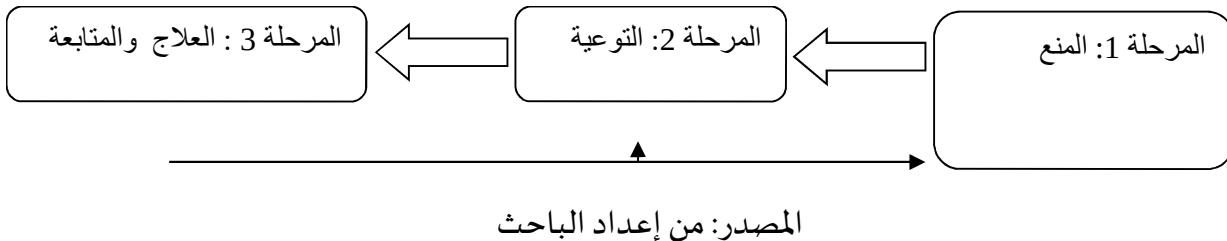
#### نتائج اختبار الفرضيات

- تؤثر المخدرات على التنمية الاقتصادية : تساهم المخدرات على المدى الطويل في عدم الاستقرار الأمني الذي يحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية المستهدفة وأيضاً تؤدي لتضخيم فواتير الصادرات بالإضافة إلى التوزيع الغير عادل للمداخيل .
- تؤثر المخدرات على دورة النشاط الاقتصادي: يؤدي تعاطي المخدرات إلى زيادة إنفاق الأفراد على شرائها، وهو ما يخفض الدخل المتاح لهم، ويؤثر على بقية الإنفاق على السلع والخدمات ويعتبر تسرباً من دورة النشاط الاقتصادي .

- تؤثر المخدرات على عمليات غسل الأموال : الأموال المتأتية من المخدرات من أهم الأسباب غسل الأموال و لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد القومي أهمها رفع الأسعار، والمنافسة الغير شريفة .
- تؤثر المخدرات على البطالة: انتشار ظاهرة المخدرات يضعف إنتاجية الأفراد المتعاطين لها، ويحاولون الوصول إلى مصادر أموال عن طريق ارتكابهم لجرائم السرقات دون العمل بشكل يومي في المؤسسات.
- تؤثر المخدرات على الإنفاق العام: ظاهرة المخدرات تزيد من إنفاق الحكومات لمكافحةها في شكل إنفاق على الأجهزة الأمنية والطبية والقضائية والقانونية، وانتهاء بعلاج المدمنين.
- تؤثر المخدرات على العملة الوطنية: تساهم المخدرات بشكل كبير في رفع سعر الدولار وتحطيم القوة الشرائية للعملة الوطنية، فقد أثبتت الدراسات أن جزاء كبيرا من عمليات تهريب الدولار للخارج كان بقصد تمويل شراء المخدرات وجلبها من الدول المنتجة لها.
- تؤثر المخدرات على الادخار والاستثمار: تخفض المخدرات من مداخل الأفراد التي كانت مبرمجة أساسا لإعادة الاستثمار.

#### اقتراحات:

اعتمادا على ما سبق يمكن تقديم هذا الإسهام في الجهود الوقائية والعلاجية لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه المشكلة، ويمكننا طرح هذا النموذج لمحاربة الظاهرة:



وانطلاقاً من الشكل السابق يمكن بناء إستراتيجية لمكافحة المخدرات عبر ثلاث مراحل هي:

### 1- المرحلة الأولى : مرحلة المنع

- يجب على الدول في هذه المرحلة التنسيق فيما بينها في مجال تبادل المعلومات ووضع عقوبات دولية اقتصادية على الدول المنتجة للمخدرات وأيضاً على الدول تسخير جميع الوسائل المادية والبشرية لأعوان الجمارك وشرطة الحدود لمنع دخول المخدرات لتراها الوطني بالإضافة إلى إنشاء أجهزة أمنية مستقلة على الشرطة من أجل مكافحة تجار ومتعاطي هذه المادة.
- التضييق والرقابة على أموال تجارة المخدرات بالتنسيق مع جميع السلطات المالية ومدراء البنوك لمنع عمليات غسل الأموال.

### 2- المرحلة الثانية: مرحلة التوعية

- يتم التوعية بالأضرار الخطيرة المدمرة للأفراد والأسر والمجتمعات والدول، وخاصة الأمراض الفتاكة التي تسببها المخدرات، وما يترتب على ذلك من أضرار اجتماعية، واقتصادية.
- يجب إعداد برامج التوعية، الثقافية والدينية والترفيهية والاجتماعية لجميع الأفراد، وإشراك جميع الفاعلين في المجتمع المدني والجمعيات الناشطة إعداد هذه البرامج، والتحسيس بمدى الفائدة التي تعود على المجتمع بدون الإدمان.
- محاولة إنشاء صناديق دعم مالية من جراء مساهمات رمزية الهدف منها شعور جميع الأفراد بالمشاركة في حل المشكلة ومحاربة ظاهرة المخدرات.
- إنشاء هيئات محلية لمحاربة الظاهرة متكونة من متطوعين والتنسيق مع مختلف الجهات الأمنية.
- توظيف الشباب المتطوع والبطال وإشراكهم في التعاون مع فرق العمل في جهودهم الوقائية من الإدمان.
- تفعيل دور الإعلام لمكافحة تعاطي المخدرات، وكذلك من خلال تشجيع وظيفة البحث العلمي والدراسات حول ظاهرة تعاطي المخدرات، بدراسة مختلف الأسباب التي أدت إلى انتشارها وتحليل نتائجها للوصول إلى توصيات لعلاج الظاهرة.
- يجب العمل على غرس التقاليد الإسلامية لدى الشباب، وكذلك السلوك القويم من خلال التربية، داخل المؤسسات التربوية المختلفة والإعلامية والدينية.

## 3- المرحلة الثالثة: مرحلة العلاج

- عمل فحوصات وتحاليل طبية لطلاب المدارس والجامعات للتأكد من خلوهم من أي مواد مخدرة والتعرف على من اقترف طريق الإدمان، له أهمية قصوى، وذلك بهدف اكتشاف الحالات مبكرا وعلاجها.
- تسهيل الوسائل العلاجية بتلك التي يلجأ إليها لمعالجة المتعاطي بعد تعاطيه المخدرات أو لمعالجة المدمن على المخدرات، ومن بين أهم هذه الوسائل يظهر العلاج الجسدي أو النفسي والعقلي.
- تشديد العقوبة الجنائية والمدنية التي تصدر بحق تجار المخدرات وذلك عن طريق إصدار عقوبة الإعدام أو من عقوبة الحبس المؤبد من بين الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض معدل جرائم المخدرات.
- الاهتمام بإنشاء وتوسيع وحدات رعاية الشباب في مراحل التعليم المختلفة وفي المجمعات السكنية، والاستفادة من تجارب الأفراد الذين استطاعوا الإقلاع عن تعاطي المخدرات.
- ضرورة إخضاع المدمنين الذين نفذت بحقهم أحكام عقابية بالحبس في جرائم المخدرات لرعاية والمتابعة من قبل السلطات بعد انقضاء مدة عقوبتهم، خوفا من العودة إلى الإدمان.

## الخاتمة:

إن المخدرات آفة يتجاوز خطرهما الشباب ليمهد مصير اقتصاد الدول، ويجعلها دول عاجزة عن التقدم وتحقيق التنمية المستهدفة، حيث يترتب على المخدرات أضرار اقتصادية يتأثر بها الوطن لأن الإدمان يقلل من الفرد على الوصول لمستوى الإنتاجية المطلوب، وهو ما يؤثر على الناتج المحلي.

## الهوامش :

- <sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج 4، دار صادر، بيروت، 2010، ص 232.
- <sup>2</sup> محمد أديب السلاوي، المخدرات في المغرب وفي العالم، الطبعة الأولى، دار البوكيلي للطباعة والنشر، القنيطرة، 1997، ص 23.
- <sup>3</sup> أحمد عطية بن علي الغامدي، أثر المخدرات على الأمة وسبل الوقاية منها، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الرياض، 1990، ص 10.
- <sup>4</sup> سمير محمد عبد الغني، المخدرات، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص 7.
- <sup>5</sup> سعد المغربي، ظاهرة تعاطي المخدرات: تعريفها - نبذة تاريخية عنها، بحث مقدم للندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطي المخدرات، الفترة 4-10 مايو 1971، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، القاهرة، ص 15.
- <sup>6</sup> عصام أحمد محمد، جرائم المخدرات فقهاً وقضاء، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1983، ص 16.
- <sup>7</sup> معي الدين حوري، الجريمة أسبابها ومكافحتها، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 511.
- <sup>8</sup> محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2001، ص 66.
- <sup>9</sup> سعد المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 21.
- <sup>10</sup> محمد الخطيب، المخدرات وأخطر الحروب في العالم المعاصر، مجلة الهداية، وزارة العدل والشئون الإسلامية، البحرين، يناير 1990، ص 23.
- <sup>11</sup> علي عبيد الحميدان الشمري، أهوال المخدرات في المجتمعات العربية، منشأة المعارف، 1998، الكويت، ص 173.
- <sup>12</sup> عبد الرحمن مصيقر، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط 1، الكويت، 1985، ص 28.
- <sup>13</sup> عبد العزيز أحمد شرف، المكيفات، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص 131.
- <sup>14</sup> محمد أديب السلاوي، مرجع سبق ذكره، ص 27.
- <sup>15</sup> إبراهيم نافع، كارثة الإدمان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989، ص 23.
- <sup>16</sup> عبد الحميد سيد أحمد منصور، الإدمان: أسبابه ومظاهره-الوقاية والعلاج، مركز أبحاث الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، 1406هـ، ص 214.
- <sup>17</sup> إبراهيم إمام، المخدرات أخطر تحديات العصر، مجلة التضامن الإسلامي، وزارة الحج والأوقاف، ج 1، س 45، مكة المكرمة، 1990، ص 55.

<sup>18</sup> مركز أبحاث مكافحة الجريمة، المخدرات والعقاقير المخدرة، سلسلة كتب مكافحة الجريمة، الكتاب الرابع، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، الرياض، ص 14.

<sup>19</sup> سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة، بيروت، 1983، ص 68.

#### \* Lysergic acid diethylamide

<sup>20</sup> شاكر عبد الحميد، المخدرات وأثارها من الناحية العلمية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993، ص 71.

#### \*\* Mescaline-3,4,5( trimethoxyphenethylamine)

<sup>21</sup> سامية حسن الساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

<sup>22</sup> صلاح الدين البرلسي، الكشف عن المواد المخدرة بالوسائل العلمية، وزارة الداخلية، الرياض، 1404هـ، ص 89.

<sup>23</sup> مركز أبحاث مكافحة الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>24</sup> تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، 2002، فيينا، ص 5.

<sup>25</sup> اقتصاديات محرمة كيف تؤثر تجارة المخدرات على الاقتصاد والتنمية نقلا عن موقع: <https://elbadil-pss.org/2018/02/26>

<sup>26</sup> صفوت مختار وفيق، مشكلة تعاطي المواد النفسية المخدرة، دار العلم والثقافة، ط 1، القاهرة، 2005، ص 142.

<sup>27</sup> جمال رجب سيدبي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإدمان وتعاطي المخدرات، الندوة العلمية المخدرات والأمن الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مصر، 2009، ص 18.

<sup>28</sup> تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، 2017، فيينا، ص 23.

<sup>29</sup> [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm)

<sup>30</sup> اقتصاديات محرمة كيف تؤثر تجارة المخدرات على الاقتصاد والتنمية نقلا عن موقع: <https://elbadil-pss.org/2018/02/26>

<sup>31</sup> تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات، الفصل الأول، فيينا، 2013، ص 4.

<sup>32</sup> اقتصاديات محرمة كيف تؤثر تجارة المخدرات على الاقتصاد والتنمية نقلا عن موقع: <https://elbadil-pss.org/2018/02/26>

<sup>33</sup> [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm)

<sup>34</sup> سلامة غباري محمد، الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي دار الوفاء، ط 1، الإسكندرية 2007، ص 161.

<sup>35</sup> اقتصاديات محرمة كيف تؤثر تجارة المخدرات على الاقتصاد والتنمية نقلا عن موقع: <https://elbadil-pss.org/2018/02/26>

<sup>36</sup> سلامة غباري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 161.

<sup>37</sup> [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm)

<sup>38</sup> المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أضرار المخدرات، سلسلة رسالة الإمام، ع7، فبراير 1986، القاهرة، ص84.

<sup>39</sup> [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm)

<sup>40</sup> [http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Mokhaddara/sec11.doc_cvt.htm)